رأي القدس

دور محوري للسعودية

■ احتلت المملكة العربية السعودية مكانة بارزة على صفحات معظم الصحف العالمية ونشرات اخبار قنوات التلفزة في النصف الثاني من العام الحالي الذي بدأ في لفظ انفاسه الاخيرة. ويمكن ان يتكرر الشيء نفسه في اوائل العام الجديد لو وقعت احداث في موسم الحج الحالي ـ لا قدر الله ـ مثلما كان عليه الحال في مواسم سابقة.

ففي شهر تموز (يوليو) الماضي فاجأت المملكة الكثير من المواطنين العرب والمسلمين، عندما وصفت «حزب الله» اللبناني بالمغامر غير المسؤول وحملته نتائج العدوان الاسرائيلي على لبنان، ثم تناقلت وسائل الاعلام انباء عن حدوث لقاءات في العاصمة الاردنية بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين، لتنسيق المواقف ضد النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة، ولكن قرار توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بايقاف التحقيقات حول اتهامات بالرشاوى والعمولات الضخمة في صفقة اسلحة اليمامة، تورط فيها امراء كبار كان الحدث الاكثر خطورة لتداعياته السياسية على الجانبين السعودي والبريطاني في آن.

وهذا الاهتمام الاعلامي، ورغم سلبيته في بعض الاحيان، يعكس حجم المملكة العربية السعودية الكبير ومدى تأثيرها في السياستين الاقليمية والدولية، ليس بسبب كونها الدولة التي تملك احتياطات نفطية هائلة (320 مليار برميل) وتعتبر اكبر دولة مصدرة للنفط (9 ملايين برميل يوميا) وانما بسبب موقعها الاستراتيجي ومكانتها الدينية ايضا، حيث توجد المقدسات الاسلامية الاهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

العام الجديد ربما يكون اكثر سخونة بالنسبة الى المملكة ودول الخليج الاخرى، والامر يتوقف بالدرجة الاولى على النوايا الامريكية وكيفية التعامل الغربي مع المفاعل النووي الايراني.

ومن الواضح ان عمليات التصعيد ضد ايران بدأت مبكرا، فديك تشيني نائب الرئيس الامريكي زار الرياض والتقى عاهلها الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبدأت الرياض تتحدث بعد الزيارة مباشرة عن عزمها التدخل لصالح السنة في العراق، ودعم جماعات مقاومة مسلحة، بعثية او سلفية، لحماية ابناء الطائفة من عمليات التطهير العرقي التي يتعرضون لها، والحد من النفوذ الايراني والميليشيات العراقية المتعاملة معه، وبما يؤدي الى الحفاظ على عروبة العراق في نهاية المطاف.

ومن المفترض ان يصدر اليوم قرار عن مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على ايران، في تزامن واضح مع اعلان واشنطن عن ارسال مجموعة من الاساطيل والبوارج الحربية الى منطقة الخليج، وتأكيد روبرت غيتس وزير الدفاع الامريكي الجديد على ان القوات الامريكية باقية في المنطقة لفترة طويلة.

الدور السعودي سيكون مهما، وربما محور الارتكاز في اي تحرك امريكي ضد ايران سلما او حربا، وهذا ما يفسر زيارات المسؤولين الغربيين المتزايدة للرياض، واخرهم توني بلير رئيس وزراء بريطانيا الذي يريد اقامة تحالف من المعتدلين في مواجهة الهلال الشيعي بزعامة ايران، يماثل التحالف الذي اقيم لاخراج القوات العراقية من الكويت ومن ثم غزو العراق واحتلاله.

ويبدو ان هذا الدور بات مصدرا لخلافات داخلية في اوساط السلطة واصحاب القرار في المملكة العربية السعودية، فقد استقال الامير تركي الفيصل سفير السعودية في واشنطن فجأة، وجرى تعيين السيد عادل الجبير احد مستشاري العاهل السعودي مكانه، دون ابداء اي توضيح رسمي في الحالين.

العام المقبل سيكون عام السعودية بكل المقاييس، ولذلك لن يكون مفاجئا اذا ما احتلت مكانة ابرز في صدر صفحات الصحف ونشرات الانباء التلفزيونية.

بابا نويل يزور المنطقة !

خفايا ومفارقات تكشفها نافذة «القدس العربي» الالكترونية

محاولة للتعرف على حقيقة جمال مبارك «التايواني»!

محمد عبد الحكم دياب *

■ فتحت «القدس العربي» نافذة على موقعها الألكتروني مؤخرا لتتيح للقراء فرصة ليدونوا آراءهم وتعليقاتهم على ما يكتب وينشر فيها، وحقيقة لم أكن أتصور ما لهذه الخطوة من تأثير الا عندما أخذت بها «القدس العربي». كنت أرى مثلها وأتابع مطبوعات وقنوات اخبارية فتحت المجال للتعليق وابداء الملاحظات على ما تبثه وتنشره، وزاد الشعور بأهمية هذه الخطوة مؤخرا، ويبدو أن السبب يرجع الى أننا أصبحنا طرفا مباشرا، لأن الآراء والتعليقات التي ترد تخص أسرة الصحيفة التي نكتب لها. من هنا زاد الاهتمام، على الأقل من جانبي، ويبدو أن القاعدة أصبحت بدلا من أن تكون «الأقربون أولى بالمعروف»، تحولت مع هذا التطور الى أن قراء «القدس العربي» أولى بالاهتمام، لأنها صحيفة تشغل الدنيا وتملأ الأسماع، ولأهمية هذا الموضوع رأيت من الواجب أن أفرد له هذه المساحة، وقد ترددت كثيرا الا أن ما شجعني هو طبيعة الردود والتعليقات والتعقيبات التي وردت على مواد كثيرة تنشرها الصحيفة ومنها مقالات كاتب هذه السطور، أكدت أننا أمام ظاهرة جديدة أولى بالتناول، وعصر جديد تتطور فيه القراءة والمتابعة بأدوات ووسائل لم تكن مألوفة في السابق، فضلا عن أن القراءة الألكترونية للصحيفة، حولت القراءة الصامتة بالعين لسطورها على الورق،الى حوار يدور بين الصحيفة وقارئها، أنهت وضع المتلقي السلبي، وأقامت حالة من التفاعل، له حصيلة ايجابية أيا كانت الآراء والتعليقات والتعقيبات، ليس هذا فقط، والأكثر ايجابية أن هذا الحوار أصبح يدور بين القراء بعضهم البعض، وأولى بنا، كتابا ومحررين، أن نتفاعل معه.. زيادة في الحيوية وتأكيدا لعلاقة صحية وصحيحة بين القارئ والصحيفة، مهما كانت قسوة الناقد أو مدح المؤيد.

وبداية فان هذه النافذة الألكترونية بدت كاشفة لطبيعتنا وطرائق تفكيرنا ومواقفنا، وطرق التعبير عن أفكارنا ومواقفنا، ونظرة كل منا للآخر، لكن علينا أن نضع تحفظا مبدئيا، هو أن حدود هذا الكشف ما زالت انطباعية.. ليست جازمة ولا تدعي امتلاك الحقيقة الكاملة أو السلامة التامة، حتى لو كانت أغلب الآراء والتعقيبات تصب في صالح ما ينشر في الصحيفة، فالموقف الايجابي من جانب غالبية القراء لا يجب أن يغري بتجاهل الرأي المناقض أو الموقف المشكك. ومنها آراء ومواقف، ومفارقات لها دلالات، سآتي على ذكر أحداها في نهاية هذه السطور. وبينما نجد قراء يعبرون عن اتجاهات أيديولوجية وسياسية، تقترب أو تبتعد من خط الصحيفة وتوجهها، وهي كلها مقدرة، لأنها تصدر عن رؤى محدِّدة لمطالب التغيير، الآن الأمر لا يسلم من وجود اتجاهات بوليسية أو شبه أمنية، تبني كلامها على قواعد الاقصاء والارهاب النفسي والفكري، لتترك انطباعا يشي بأنها محدودة الخبرة والمعرفة بشؤون الحياة والناس، وهؤلاء يرددون مقولات، تضاعف من شعور الملل لدى القارئ، مثل «كراهية مصر» أو أن الصحيفة ضد مصر، أو أن الكاتب الفلاني معاد لبلده، ولا يقبلون أقل من أن تكون «القدس العربي» استنساخا لصحيفة «البرافدا» أيام الاتحاد السوفييتي السابق، أو تكرارا لصحف حكومية في بلادنا العربية. وكثيرا ما يترك هؤلاء الفكرة أو الحجة أو المعلومة التي يسوقها المحرر أو الكاتب، فيقفزون عليها لاطلاق قذائف التعميم، والكلام المرسل. واذا كان الرأي، محل الهجوم، لكاتب هذه السطور فالتعميم يجعلهم يطالون رئيس التحرير والصحيفة، ومعهما قناة الجزيرة، ضمن تصنيف أصبح بمثابة «كليشيهات» تتردد وتتكرر بلا كلل ولا نَصَب، وكأن من يقول هذا الكلام لا يرى كم الصحف والقنوات الحكومية، المؤمرك منها والمصهين، المدافع عن تحالف الاستبداد والفساد والتبعية، والغارق الى أذنيه في مخطط تفتيت المنطقة واعادة احتلالها، وكأنه لا يملك كل هذه الامكانيات التي تعبر عن آرائه ومواقفه، فيغضب الى حد التهور، ويتشنج الى درجة الانهيار.

وبعيدا عن هؤلاء، أحيانا ما تجد قراء ينساق بعضهم، بحسن نية، وراء ما أشاعه المناخ العام من التقليل من الذات والناس، والنيل من الشعب، وأبدأ بتعليق وصف ما كتبته في الأسابيع الأخيرة بأنه نواح وندب، وسأل كاتبه «وينوا شعبكم يا نواح!! يخلف على القدس اللي ما نحيتك حرية الكتابة والندابة»!!. وآخر، يبدو أنه «نائم في العسل» يسأل وكأنه لم يقرأ «القدس العربي» الا أمس، ولم يلحظ تاريخا «فدائيا» في العمل الصحافي، أدعي أنها رفعت لواءه بجدارة، على مدى ما يقرب من ثمانية عشر عاما. يقول: أين كنتم عندما كان حسني مبارك يحكم بغير الدستور ويفعل ما يحلو له، وسرد أحداثا كثيرة بداية بأحداث الأمن المركزي حتى الخصخصة والجوع والعري، وعتب على من يتكلمون الآن. ففضلا عن الانطباعة، التي تركها، بأنه قارئ جديد أو صغير السن، بدا غير متابع للحراك السياسي والاجتماعي في مصر وباقي الوطن العربي، ولا للتغيرات السريعة المتلاحقة على الساحات الفلسطينية واللبنانية والعراقية والايرانية والسعودية والأردنية والمصرية، ويبدو أنه لم يلحظ، منذ العدد الأول لهذه الصحيفة، أنها أصرت على السير عكس تيار «الفساد والاستبداد والتبعية»، وقد تصيب وتخطئ الا أنها لم تفقد بوصلتها أبدا، وهذا شيء نادر في ذلك الزمن.. وكسرت حواجز كانت عصية، واجتازت خطوطا حمرا حالت بين صحف أخرى وسلوك هذا الطريق الوعر، وأصبح نجاح «القدس العربي» فيه مثلا وبدأنا نلحظ أن ما انتقدت وهوجمت بسببه، وما زالت، أصبح مألوفا في صحف مستقلة ومعارضة، خاصة داخل مصر.

وهناك آراء جديرة بالاهتمام، مثل رأي يصف ما يجري في مصر بأنه صراع أجيال، وليس صراع حضارات، «بين أب تائه وابن مدلل؟ في تلك اللعبة المشؤومة، الا أنه يبدو كمن رأى وجها واحدا من العملة، سمح له بأن يصف مواجهة ما يجري بـ«صمت مريب»، وحسنته أنه طرح ما يدور بخلده على شكل أسئلة بلا رد: «هل خنعنا للحد الأقصى؟ أم أن المصريين فعلا بعد ربع قرن من حكم الفاسدين قد أصبحوا شعبا فاسدا؟» مستشهدا بقول لكمال أتاتورك: «لا وجود للطغيان، فاما أن ينتفض عليه الشعب ويزيله، أو أنهم يسكتون عنه راضين به فلا يكون حينها طغيانا، فهل حقيقة هذا هو الرئيس الذي نستحقه؟ سواء كان الفعلي الأبدي أو الموازي»؟!. واسمحوا لي أن أقف أمام تعليق بعينه كان لافتا للنظر، ليس لطبيعة محتواه انما لاسم صاحبه، الذي طلب الرد!!. فنص الرسالة يقول: «الله ينور عليك يا أستاذنا فأنا مغرم بمقالاتك وأتمنى أن تكون يومية وليست اسبوعية. ولي عندكم سؤال!!! هل هناك أمل في التغير والتحول الى بلد محترم؟ وهل سأتمكن من أن أرى هذا التحول في حياتي (أبلغ من العمر أربعين عاما) أم أن التحول لا يكون الا للأسوأ كما هو معتاد. رجاء الرد والمراسلة» والمفاجأة أن العنوان الألكتروني المرفق بطلب الرد كان غريبا وهو «ج.مبارك»، وسألت نفسي هل «الرئيس الموازي»، جمال مبارك، هو صاحب التعليق، أم أن في الأمر مزاحا، فقلت أن «الماء يكذب الغطاس»، كما يقول المثل الدارج، فبعثت أسأل عن من هو صاحب التعليق، ويبدو أنه لم يتمكن من فك رموز ردي، المكتوب بالعربية، فلم يستطع قراءته، وذيل رده الذي أشار فيه الى ذلك باسم جمال مبارك، قائلا أنه لم يستطع قراءة رسالتي للمرة الثانية، فحررت أخرى باللغة الانجليزية، لا أسأل فيها عن المرسل بعد أن ظهر اسمه كاملا أمامي على شاشة الكومبيوتر. وتوجهت اليه بالقول «اذا كنت أنت جمال محمد حسني مبارك، فمن فضلك بين لي كيف توافقني وتوافق الكتاب الآخرين الناقدين الرافضين لحكم والدك؟».

وجاء الرد أكثر اثارة، وهو حرفيا، مترجما عن اللغة الانكليزية، أنا لست جمال محمد حسني مبارك، أنا شاب مصري يحلم بأن يرى كل فرد يقول ما يريد دون رعب أو خوف من الآخرين، هل من الممكن أن يصبح هذا الحلم حقيقة؟» والاثارة لم تكن في النفي الذي أورده انما في الصفة التي منحها لنفسه، عندما ذيل اسمه، في نهاية الرد، بـ«جمال مبارك التايواني»!!. وقد لا يعلم كثير من القراء، وأغلب الأشقاء العرب، معاني مفردات ترد على ألسنة المصريين، مثل تعبيرات «تايواني» و«فيلم هندي». وصفة «التايواني»، في مصر، هي لكل شيء مقلد، أو صغير أو رخيص الثمن، أما عبارة «الفيلم الهندي» يكنّى بها عن كل ما هو غير حقيقي وغير واقعي، وأثناء تصفحي لتقرير الأخ العزيز حسنين كروم «أبو طارق»، الأسبوع الماضي، وجدته يورد صفة «التايواني» بين ثنايا التقرير، في معرض الاشارة الى تعليق للكاتب الصحافي مجدي مهنا، في صحيفة «المصري اليوم» عدد 06/30/11بشأن قضية الحجاب، بـ«أن مجلس الشعب التايواني هو الذي ثار وغضب»، وقال عن تصريحات الوزير «تصريحات وزير الثقافة التايواني عن قضية الحجاب، وأن القضية كلها كانت فبركة «المصري اليوم»، التي نسبت تلك التصريحات الى وزير الثقافة فاروق حسني. كنا أمام فيلم هندي أو تايواني من تأليف فاروق حسني وتمثيل فاروق حسني ونواب الاخوان والحزب الوطني ومن اخراج الوزير مفيد شهاب»، والمعنى هنا لا يختلف كثيرا عن المتداول بين الناس، ويحمل معنى التدليس وعدم المصداقية والتزييف.

ويبقى هناك سؤال معلق عما كشفت عنه نافذة «القدس العربي» الألكترونية، هل ثمة اختلاف بين جمال مبارك الأصلي والآخر «التايواني» أو المقلد، أم أن المسمى لشخصية واحدة، في حالة انفصام نفسي وشخصي، ونحن نعرف أن ن نموذجها في الأدب الغربي هو «دكتور جيكل ومستر هايد». كانتا شخصيتين لفرد واحد، مزدوج النفس والروح. كل واحدة نقيض الأخرى، ويبقى السؤال معلقا في رقبة نافذة «القدس العربي» الألكترونية حتى اشعار آخر!!

* كاتب من مصر يقيم في لندن

المشكلة في اسرائيل وامريكا لا حماس

محمد صادق الحسيني

■ كل من استمع الى الرئيس محمود عباس في خطابه الاخير في رام الله وهو «يعاتب» الثوار والمقاومين من حماس بالاصالة ورفاقهم من فتح بالوكالة والاشارة تذكر فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان وهو «يعاتب» المقاومين اللبنانيين واصرارهم على فعلتهم «النكراء» بخطف الجنديين الاسرائيليين.. الى آخر العتاب المعروف بخصوص ضرورة الابتعاد عن «المغامرة» و«المقامرة» بحياة الناس وتعريضهم للجوع والحصار من جانب المجتمع الدولي الذي يريد «اعمار» لبنان وايجاد «الحلول» المناسبة لاعادة الحياة الطبيعية والامن والاستقرار للبنان والمنطقة من خطط باريس 1 و2 و3 وهلم جرا.. من الكلام الذي لا يراد منه ولا يفهم منه الا «مراقصة» المجتمع الدولي الظالم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

ومهما ادعى هؤلاء حرصهم على شعبهم او على الامن والاستقرار لمجتمعاتهم فان احدا لن يصدقهم من عامة الشعب.. وهم الذين لمسوا ولا يزالون الآثار القاسية لمشاريع النهب الاستعماري للثروات بقيادة الشركات المتعددة الجنسية التي يتباكى عليها امثال عباس والسنيورة اكثر مما يتباكون على استقرار مجتمعاتهم ورفاهيتها!

فها هي آثار الديون التي باتت بالمليارات المؤلفة على الشعوب وهي تسحق آخر ما تبقى من آمال مشاريع «السلام» و«الرخاء» و«التعايش السلمي» مع الجاني والقاتل والمغتصب للارض والحقوق.

ان عباس والسنيورة يتحدثان كما يتحدث المالكي في بغداد وكرزاي في كابول وان اختلفت اللهجة او تباينت تعابيرها.. فالكل من هذه «الطينة» ينسى او يتناسى «لغاية في نفس يعقوب» بان الجوع والحصار وتردي الاقتصاد والحالة المعاشية للناس وتراجع الامن وتنامي اخطار «العنف» وتزايد التهديدات للسلم الاهلي وليس مصدره او سببه المقاومة او ما يسمونه الخروج او «التمرد» على العملية السياسية التي يرعاها حفنة من التابعين او المتملقين او المنتفعين من مشاريع الاستعمار الجديد هذا ان احسنا النوايا تجاههم ولم نقل العملاء المخلصين لسياسات الهيمنة والنهب الامبريالي لثروات الشعوب.

ليست المشكلة في فلسطين ان حماس او فتح تطلق الصواريخ على المستعمرات او انهما ترفضان الاعتراف بالدويلة الاسرائيلية او قرارات المجتمع الدولي بل العكس تماما. فالمشكلة هي في استمرار الاحتلال واصراره على نقض كل العهود والمواثيق الدولية التي وقعها حتى تجاه الذين تعهدوا له بوقف المقاومة ووقعوا له شيكا مفتوحا بالسلام والتطبيع الدائم.. تعرفون لماذا؟ هل فكر محمود عباس او فؤاد السنيورة او المالكي او كرزاي لماذا؟!

اولا: لان «محاوركم» على الجانب الاخر لا يشبع ولن يكتفي بسلة المحفزات التي تقدمونها له ويفترض بكم انكم تعرفون ذلك تماما لا سيما «التاجر» منكم ومن له باع في سوق «التعاون الدولي»؟!

ثانيا: لانكم ضعفاء ولا تمثلون الا عصبة صغيرة من التجار محاطة بـ«طغمة» اصغر من المنتفعين ليس بامكانها تأمين او ضمان استمرار تدفق الفوائد للاخر القادم من بعيد!

ثالثا: وربما هو السبب الاهم وهو ان صاحبكم على الجانب الآخر ليس من شيمه الوفاء مع احد اي كان وسمته الغالبة في التعامل مع الشعوب والافراد على السواء هي نقض العهود ومخادعة كل المحاورين على مر التاريخ منذ قيام الولايات المتحدة وما صاحب ذلك من عملية ابتزاز وخداع وابادة منظمة لاصحاب الحق والارض من الهنود الحمر وصولا الى ما تعانيه شعوب المنطقة حاليا وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني المستباح من قبل ورثة قاتلي الهنود الحمر على ارض فلسطين.

نعم ان وضعكم لا يحسد عليه في هذه الايام، خاصة وان الامبراطورية الاولى والاعظم في العالم تستعد لتطبيق مشاريع الخروج المنظم او الهروب الكبير من هذه البلاد تاركة اياكم تصارعون شعوبكم والموت.

فلا يغرنكم نداءات الاسناد وتقديم الدعم والمساعدة فانتم ومهما ابليتم من بلاء حسن في خدمة هؤلاء «السادة» فلن تستطيعوا ان تبزوا من سبقوكم في هذا المجال.

ولا يسعني هنا الا ان استحضر الامام الخميني الراحل وهو يقول «اذا امتدحتكم امريكا فعليكم ان تشكوا بانفسكم وتراجعوا سجل اعمالكم».

اكذوبة حقوق الانسان في العراق المحتل

هيفاء زنكنة *

■ لنفترض ان الحكومة الحالية هي حكومة منتخبة حقا. ولنفترض بانها بوزرائها ورئيس وزرائها وموظفيها ورئيس الجمهورية ومجلس النواب، هم بالتحديد من خاطر 11 مليون عراقي بحياتهم لينتخبها. ولنفترض بانها الحكومة المنتخبة لترسي دعائم الديمقراطية وأهمها حقوق الانسان، كما يغرد كل منضو تحت جناحيها التنفيذي والتشريعي. لنتعامى عن وجود قوات الاحتلال وننسى مجازرها وحصانتها التي تحميها من العقاب. لنفترض بان الحكومة مستقلة، نزيهة، تتمتع بالسيادة الوطنية والديمقراطية. ولنأخذ جانبا واحدا فقط من اسس أي حكومة ديمقراطية في العالم، لندقق النظر فيه ونتفحص منجزاتها. هذا الجانب هو حماية حقوق الانسان اي المواطن العراقي. فما الذي انجزته حكومة المالكي وما الذي فعله رئيس الجمهورية في مجال حقوق الانسان وما الذي تلقاه المواطن العراقي؟

لقد تلقى المواطن العراقي، والحق يقال، الكثير من قبل حكومة المالكي ومن قبل رئيس الجمهورية في مجال الخطابات والتصريحات وحضور المؤتمرات خارج العراق والاكثر من ذلك مجال تشكيل اللجان.

فها هو جلال الطالباني يبلغنا في تصريح جديد بانه حريص على ضرورة الالتزام بمبادئ حقوق الانسان في جميع مفاصل ومؤسسات الدولة العراقية. وجاء تصريحه متزامنا مع استقباله يوم الثلاثاء الماضي مبعوثة رئيس الوزراء البريطاني الخاصة بحقوق الانسان آن كلويد. و آن كلويد، لن لايعرفها، عضوة في البرلمان البريطاني، أسست منظمة لتجميع الوثائق لادانة رئيس النظام السابق وبميزانية كبيرة من الادارة الامريكية للدفاع عن حقوق الانسان. وتبين فيما بعد بانها لا تعني، كما قد يتبادر الى الاذهان بحقوق الانسان العراقي عموما. ولانها مبعوثة بلير الخاصة بحقوق الانسان فانها غالبا ما تتجاهل انتهاكات حقوق الانسان المهينة والقاتلة للمواطن العراقي حاليا ولا تنطق بحرف ضدها ما لم تقوم منظمات حقوق الانسان العالمية مثل منظمة العفو الدولية ومكتب الامم المتحدة لشؤون حقوق الانسان في العراق ومنظمة الصليب الاحمر الدولي بنشر تقاريرها الطويلة عن الانتهاكات الوحشية الموثقة بالاسماء والتفاصيل. حينئذ فقط تتفضل السيدة كلويد باطلاق تصريح تدين فيه الانتهاكات وتنتهز المناسبة لتبييض صفحة حكومتها والقاء اللوم على العراقيين انفسهم. وكأن حكومتها البغيضة ليست مسؤولة مباشرة عن تشكيلة الميليشيات وفرق الموت والمرتزقة المنتشرة في العراق الان.

وفي سياق التصريحات، أسمع الطالباني السيدة كلويد ما تريد ان تسمعه. فقال لها بانه الاخرقلق (لوضع حقوق الانسان في العراق وما ترتكبه الجماعات المسلحة وفرق الموت من انتهاكات في هذا الشأن. وشدد الطالباني فى بيان لرئاسة الجمهورية على ضرورة الالتزام بجميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وتطبيقها في البلاد. وقال البيان ان طالبانى بحث مع المبعوثة البريطانية آخر المستجدات وتطورات العملية السياسية في البلاد).

هذا هو نموذج عملي لفاعلية رئيس الجمهورية في مجال حماية حقوق الانسان العراقي. فماذا عن المالكي؟ لقد أصدر هو الاخر بيانا مماثلا لبيان الطالباني وله علاقة بحقوق الانسان وان كان من جانب آخر. اذ يتعلق بحالة المعتقلين الذين وصلت تقارير المنظمات العالمية المكتوبة عن مأساتهم الى البيت الابيض نفسه. وكما هو معروف، لا توجد احصائيات حقيقية عن عدد المعتقلين لان قوات الاحتلال بشقيها الامريكي والعراقي لا تدلي بالمعلومات الصحيحة ولا توفرها حتى لمنظمة الصليب الاحمر التي طالما اشتكت من هذه المسألة. وان كانت التقارير العالمية متفقة على ان عدد المعتقلين بدون تهمة او تقديم للمحاكمة او زيارة محامي، ومعظمهم معتقل لمدة تزيد على السنتين، وفي ظروف قاسية ومهينة، يتراوح مابين 30 ـ 100 ألف معتقل، من بينهم العديد من النساء.

وجه نوري المالكي توجيها بتشكيل لجنة لدراسة ملفات المعتقلين وتسريع اجراءات اطلاق سراح الابرياء منهم ممن لم تثبت ادانتهم بارتكاب جرائم القتل ومن جميع اطياف الشعب العراقي، انسجاما مع متطلبات المصالحة الوطنية. علينا ان نتذكر بان كل اللجان، وبضمنها لجان التحقيق في المجازر الجماعية في مدن العراق المختلفة، التي تم تشكيلها من قبل حكومة المالكي وسابقاتها لم تنفذ حتى الان شيئا بل بقيت حبرا على ورق.

ويكبر حجم مأساة المواطنين بالحكومة (المنتخبة) الحامية لحقوق الانسان، عندما نقرأ بان مبادرة تشكيل اللجنة التزويقية، المتعلقة بالمعتقلين الذين تحولت حياتهم وحياة عوائلهم الى جحيم، لم تخطر على بال السيد المالكي نفسه بل قام بتشكيلها بعد ان اطلع على الرسالة التي تلقتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية المرسلة من رئيس مجلس الانبار المركزي التي تضمنت دعوة لدراسة اوضاع المعتقلين. واضاف البيان ان المالكي (اتخذ هذا التوجيه في بادرة لتوسيع قاعدة المصالحة الوطنية واتاحة الفرصة لاكبر عدد من العراقيين بمشاركة اخوانهم في بناء عراق امن مستقر).

ما الذي نفهمه من البيان والتوجيه؟ هل هذا يعني ان الموقوفين في سجون الاحتلال هم ابرياء ام مجرمين ؟ اذا كانوا ابرياء فلم تم اعتقالهم اساسا، واذا كانوا قد اعتقلوا خطأ او اشتباها، فلماذا بقاؤهم في المعتقل، هل ليستخدموا للمقايضة في سوق النخاسة السياسية وتحت بند (المصالحة الوطنية)؟ من الذي سيقوم بتعويضهم عن الغبن الذي اصابهم وعوائلهم؟ اما اذا كانوا مجرمين، فكيف يحق للمالكي ان يتدخل في شؤون القضاء الصرف في دولة القانون والنظام الديمقراطي، واليس من حقهم توجيه التهمة اليهم باسرع وقت وتقديمهم الى القضاء ليبت في قضاياهم؟

ولماذا لم يبت المالكي والطالباني ومفوضة بلير لحقوق الانسان بجريمة اختطاف 29 من موظفي الهلال الاحمر العراقي الذي اعلن امينه العام تعليق اعمال المنظمة جراء الجريمة البشعة المستهدفة لافراد يبذلون الكثير من اجل حماية حقوق المواطنين ومتابعة قضاياهم الانسانية ومن بينها قضايا المعتقلين في سجون الاحتلال؟

وها هو المواطن العراقي الذي خاطر بحياته لانتخاب حكومة المالكي والطالباني، يخاطر بحياته من جديد ليذكرالمسؤولين بواجباتهم ومسؤولياتهم التي انتخبوا من اجلها وهي حماية المواطن وليس انفسهم وذويهم فحسب. حيث جددت عوائل الموظفين المختطفين من دائرتي البعثات والعلاقات الثقافية والمشاريع والاعمار التابعتين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال اعتصامها امام مبنى الوزارة يوم الاربعاء مطالبتها الحكومة بالكشف عن مصير ذويهم.

وقد سلمت أسر الموظفين المختطفين عقب الاعتصام الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي نداءين موجهين الى المالكي ورئيس مجلس النواب يناشدون فيهما الدولة واجهزتها المختصة بمد يد العون لعوائل المختطفين بالكشف عن مصير ذويهم والقاء القبض على الجناة واحالتهم الى القضاء لينالوا الجزاء العادل. وقد تبين ان عوائل المختطفين لم يتلقوا اية معلومات عن ذويهم من الجهات الامنية ذات العلاقة رغم وقوع الحادث في دائرة رسمية.

فما الذي فعله الوزير؟ مثل كل المسؤولين في الحكومة (الديمقراطية)، أصدر الوزير تصريحا عبر فيه (عن تعاطف وتضامن الوزارة مع عوائل المختطفين فضلا عن متابعتها اليومية لتطورات الحادث مع الجهات ذات العلاقة).

اذن، بامكاننا تلخيص ما تفعله الحكومة وتتخذه من اجراءات لحماية حقوق الانسان، وحسب الامثلة المذكورة اعلاه بموقف عام واحد مفاده التضليل وخداع المواطن بلغة الوعود الفارغة. فالطالباني وهو رئيس الجمهورية افتراضا يتصرف وكأنه رئيس وفد يزور العراق لاول مرة فيستنكر مندهشا ما يحدث فيه. والمالكي يتعامى عن مأساة وصلت رائحتها الى اقصى الارض ويكتفي باصدار توجيه لتشكيل لجنة كما يقف متفرجا على اختطاف اعضاء اهم منظمة انسانية تتابع قضايا المعتقلين وغيرها، ويسير الوزير على الطريق ذاته ليعلن، هو الاخر، في بيان عن تعاطفه مع ذوي المختطفين.

هذه اللااجراءات المخزية، بالاضافة الى جرائم القتل والتشريد والاعتقال والتعذيب ورمي الجثث في الشوارع، وهجرة ثلاثة ملايين مواطن داخل وخارج البلد وانعدام الخدمات الاساسية على كل المستويات بضمنها تدهور الخدمات الصحية وعدم الدوام في المدارس والكليات وحصار المدن وقصفها عشوائيا واطلاق يد الهمجي المحتل في ان تفعل ما تشاء ضد المواطن ومنحها (العصمة) من الخطأ بل والتوسل اليه للبقاء لارتكاب المزيد بعد قتل مايزيد على 650 ألف مدني، الا يستحق مرتكبوها والمتغاضون عن ارتكابها، وفق المفهوم الديمقراطي، التقديم الى القضاء بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية؟

* كاتبة من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN